

متابعة

لا تشريع قبل انتخاب
رئيس الجمهورية

هيئة التنسيق، تصر على إقرار السلسلة كحل وحيد



غريب أعلن عن اتجاه إعلان اتحاد عام للنقابات في الدولة (مروان طحطح)

نقذ المعلمون والموظفون اعتصاماً حماسياً أمس، غلب عليه الاحتفاء بانتصارهم أول من أمس في معركة صون وحدة هيئة التنسيق النقابية ومنع تصحيح الامتحانات وتجميد إصدار الإفادات. لكن على بعد أمتار قليلة من مكان اعتصامهم، كان النواب يخرجون من مجلسهم مرددين أن لا جديد طرأ في المشاورات السياسية بشأن سلسلة الرتب والرواتب، ولا يزال الأفق ضبابياً بشأن عقد جلسة تشريعية قريبة، إذا لم تحل عقدة انتخاب رئيس للجمهورية

فانت الحاج - هديك فرفور

تكاد المشاورات السياسية في شأن احتمال عقد جلسة تشريعية قريباً، تنحصر بلاعبين أساسيين: رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري. حتى الآن لا يبدو أن أحداً متفائل حيال تحديد موعد لهذه الجلسة، إذ إن «التشريع متعذر في ظل استمرار الخلاف حول انتخاب رئيس للجمهورية»، أو هذا ما أبلغته أمس النائبة بهية الحريري لوفد هيئة التنسيق النقابية، في اجتماع عقد في المجلس النيابي بحضور وزير التربية الياس بو صعب. الجو نفسه

نقله أمس نواب عن بري الذي لم يتلق، كما قالوا، أي مبادرة عملية لعقد الجلسة، رغم كل التسهيلات التي قدمها على هذا الصعيد. وقال بري أمام زوار لقاء الأربعاء النيابي إن موقفه المعارض لتمديد ولاية مجلس النواب «لا يندرج في إطار المناورة السياسية كما يتراءى للبعض، إذ ما هي فائدة التمديد لمجلس معطل لا يشترع ولا يؤدي دوره كاملاً؟» مؤكداً تمسكه بأولوية انتخاب رئيس الجمهورية. وقال إن المدخل لحل قضية سلسلة الرواتب هو «نزول النواب إلى المجلس لاستكمال مناقشة السلسلة وإقرارها». وردد أكثر من مرة أن السلسلة ستكون بنداً أول على أول جلسة تشريعية. أمس، كان مقرراً أن يلتقي الرئيس الحريري هيئة التنسيق النقابية، إلا أنه كلف النائبة الحريري نقل موقفه من ملف السلسلة إلى الهيئة، بسبب سفره إلى جدة لإجراء مشاورات حول الهبة السعودية. النائبة الحريري رمت الكرة في ملعب هيئة التنسيق، إذ تركت للهيئة حرية أخذ القرار المناسب لحفظ حقوق الطلاب بالشهادة الرسمية، أي بشكل أو بآخر، العودة إلى تصحيح الامتحانات الرسمية، بما أن «الأفق مقفل ولا مجال لعقد جلسة الآن»، واعدة باستكمال المساعي من جانبها. أما هيئة التنسيق، فقد طالبتها بالسعي باتجاه الرئيس بري والاتفاق معه على تحديد جلسة بداية الأسبوع المقبل، فاجابت بأنها ستحاول، لكن لا تدعمهم بذلك. وكانت هيئة التنسيق قد نذرت إضراباً في الإدارات العامة لليوم الثاني على

بهية الحريري
أبلغت الهيئة: «الأفق
مقفل ولا مجال
لعقد جلسة الآن»

التوالي، ترافق مع اعتصام أقامته في ساحة رياض الصلح. وأكدت مكوناتها أنها ستحافظ على وحدتها في وجه محاولات ضربها وتقسيمها وتفكيكها. المعتصمون اتخذوا من فيء الأشجار

معتصمون كثر قالوا إن تحركاتهم تجاوزت إقرار السلسلة، إلى معركة الحقوق والكرامة. وأشار رئيس دائرة التعليم الأساسي الرسمي هادي زلزلي إلى أن الهيئة تثبت يوماً بعد اليوم أنه يستحيل تجاوز مطالبها أو القفز عنها. أما دوللي، استاذة لغة فرنسية، (62 عاماً)، فرأت أن «وزير التربية فشل في شريعتنا سياسياً». المعلمة الستينية كتائبية الهوى، وهي تغلب العمل النقابي على أي عمل سياسي. برأيها، وحده الجسم النقابي المستقل كفيل بالحفاظ على حقوق الناس.

ثروت (معلمة علوم حياة) أتت من البقاع للمشاركة في الاعتصام سائلة: «طالبوا بزيادة ساعات عملنا لزيادة إنتاجيتنا، فأين إنتاجيتهم؟»، فيما يتدخل زميل لها ليقول: «التشريع الوحيد اللي بيعملو النواب هوي أنو يمددوا لأنفسهم».

المحيطة بالساحة مكاناً للتجمع. وقد عمد كثيرون إلى اصطحاب أفراد عائلاتهم، باعتبار أن «المعركة تستحق»، كما يقولون. لعل أصغر المشاركين سنّاً كانت رغيد (5 أشهر) التي أصرت والدتها على أن تحضرها وأخواتها لمساندة ياسين (الوالد)، وهو استاذ ثانوي منذ 9 سنوات. تقول إننا «أتينا مع زوجي من عكار لإعطائه الدعم ولنكون فال خير عليه». وعلى الرغم من أن ياسين لا يأمل خيراً من النواب، إلا أنه يرى في اصطحاب أبنائه وسيلة لتعليمهم العمل النقابي الديمقراطي، على حد تعبيره. رغيد ليست الوحيدة التي أتت لدعم أبيها من عكار، فلين (10 أعوام) قدمت مع أمها إلى الاعتصام. تعلق الوالدة: «ابنتي أتت لطلاب بحقوق توظيفها في ما بعد، أنا كم سنة ويطلع قاعد، وهناك استخفاف خطير بمستقبل الوظيفة بالدولة».

النقاش مبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة والتجرد والموضوعية، متحاشياً العبارات الجارحة والمهينة وأي شكل من أشكال سلوك الدعاية والإعلام. أما المادة 42، فقد نصت على منع «كل محام من إصدار أو ترويج أو نشر أي مجلة أو مطبوعة أو نشرها بشكل مباشر أو غير مباشر ذات طابع نقابي أو تتعلق بنشاطات النقابة بأوجهها كافة بواسطة وسيلة إعلامية أو إعلانية أو بواسطة شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية. ويبقى لمجلس النقابة وحده الحق بإصدار هكذا

يستثنى من القرار
القضايا الكبرى التي
تهم المجتمع بعد أخذ
موافقة النقيب

مجلة أو مطبوعة أو نشرها باسم نقابة المحامين في بيروت». هذه القرارات لا تزال مجهولة بالنسبة لمعظم المحامين، إذ لم ينشرها مجلس النقيب في تعميم، على غرار التعميم الذي نشر في 11 حزيران الماضي على موقعها الرسمي، والمقرر في الخلوقة نفسها، والداعي إلى «وجوب اهتمام الزميلات والزملاء بمظهرهم الخارجي وارتداء اللباس الرسمي والمحتشم في قصور العدل مما يتناسب ومهنة المحاماة وتقاليدها وأدابها». عدم نشر التعميم الآخر المتعلق بعلاقة المحامي مع وسائل الإعلام يطرح تساؤلات عما إذا كانت النقابة «مترددة» في نشره، أو إذا كان هناك خلافات في شأنه، ولا سيما أن القرارات التي يتضمنها لا تصيب المحامي في حرية تعبيره فقط، بل تصيب الإعلام في قدرته على الوصول إلى المعلومات والتطرق إلى أي قضية لا تزال معروضة على القضاء والحد من هذه القدرة عبر إخراس جميع الخبراء في هذا المجال.

«الأخبار» اتصلت بعدد من المحامين الذين أكدوا أنهم لم يُبلِّغوا بهذه القرارات ولم يطلعوا عليها، علماً بأن تعميمها من قبل مجلس النقابة

يعتبر «ملزماً» وفق ما يؤكد أحد المستشارين القانونيين. جمعية «المفكرة القانونية» رأت في العدد الأخير من نشرتها (<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=813&folder=articles&lang=ar&>) أن تكريس قاعدة منع المحامين كافة من التحدث في أي قضية قضائية لا تزال عالقة أمام القضاء من شأنه «أن ينعكس سلباً ليس فقط على حرية التعبير للمحامين، بل أيضاً على حق الدفاع لموكليهم، وعموماً على حق المواطنين في الاطلاع على أعمال القضاء». وتتساءل عن «المقصود بالقضايا الكبرى»، التي استثناها المجلس وسمح للمحامين بالحديث عنها في الإعلام وأقرنها بإعلام النقيب وموافقته المسبقة.

في الواقع، يصعب فهم ماهية القضايا الكبرى التي يرمي إليها المجلس والتي يحددها بأنها «تهمة المجتمع». في هذا الصدد، قال عضو مجلس نقابة المحامين ناصر كسبار إن «المجلس لم يستطع التوصل إلى تحديد معيار واضح أو مفهوم غير متحرك لمعنى القضايا الكبرى»، مضيفاً إن «ثمة جدلاً حصل حول تحديد القضايا التي تهم الرأي العام». ولفت كسبار

أقضية

حرية تعبير المحامي على المحك!

منذ أكثر من أربعة أشهر، اتخذ مجلس نقابة المحامين، في خلوته، قرارات تقيّد علاقة المحامي بوسائل الإعلام، وأدرجها كتعديلات على «نظام آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامين». اللافت أن هذه التعديلات لم تُنشر ولم تعمّم على المحامين. وهو ما يجعلها حتى اللحظة «مجهولة» لدى معظمهم. عدم نشر هذه التعديلات ليس وحده ما يثير التساؤلات، بل إن مضمون التعديلات نفسه ينطوي على مخاطر تطل حرية تعبير المحامي وقدرة الإعلام على إثارة قضايا عامة يلعب فيها المحامي دور الخبير!

هديك فرفور

في خلوقة السبت 2014/3/29، أقرّ مجلس نقابة المحامين في بيروت أربع مواد في الفصل السادس من «نظام آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامين» (في علاقة المحامي مع وسائل الإعلام). تنص المادة 39 على وجوب امتناع

المحامي عن استخدام أي وسيلة من وسائل الإعلام والاتصالات كـ«منبر للكلام أو البحث والمناقشة في الدعاوى والقضايا العالقة أمام القضاء»، ولا يقتصر الأمر على القضايا الموكلة إليه بل على سواه من المحامين، ملتزماً بالرافعة والمدافعة أمام المراجع القضائية بهذا الاختصاص، مع حفظ حق الردّ للمحامي المكرس قانوناً بعد أخذ موافقة النقيب. يُستثنى من ذلك القضايا الكبرى التي تهم المجتمع بعد أخذ موافقة النقيب.

المادة 40 تحظر على المحامي التعاقد أو التعامل أو الاشتراك مع أي وسيلة إعلامية للرد على أسئلة قانونية توجه إليه من الجمهور في برامج منظمة، وأن يتجنب الإجابة أمام وسائل الإعلام عن أسئلة مباشرة لها طابع الاستشارة القانونية الخاصة». وجاء في المادة 41: «يستحسن أن يحيط المحامي نقيب المحامين علماً بأي وسيلة متاحة برغبته في ندوة أو مقابلة ذات طابع قانوني عام تنظمها إحدى وسائل الإعلام، محدداً زمانها وموضوعها واسم وسيلة الإعلام. وفي جميع الأحوال، على المحامي إبقاء الحوار ضمن الإطار العلمي الأكاديمي، ملتزماً في كلامه وفي